

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الاعتراضية الراقية على تفسير المحقق الخوئي النائية

لقد رسمَ الكفاية الأصلية العملية لدى «الارتياح في لزوم قصد الأمر» على الاشتغال والاحتياط، بينما المحققان النائيني والخوئي قد فسراً بياناتِ الكفاية بأسلوبية نائية عن مرامه تماماً إذ الكفاية لم يقصد التفكيك بين المحميات الشرعية والعائية أبداً و لا إيجاب تحصيل الغرض المحتمل العقلِي إطلاقاً - كما تصوراه - بل حتى لم يلوح إليهما أساساً كي يهاجمه المحقق الخوئي: «بأنه لا يتوجّب عقلاً توفير الغرض المحتمل احتياطاً بل المبرم هو تنفيذ الغرض الواثق للمكّف» ثم على أثره قد أجرى البرائة عن القيد المشكوك.

فبالنّالي إنّ مقالة الكفاية نزية عن التفاسير السالفة والإشكالات الفارغة.

و يبدو أنَّ المحقق الخوئي قد اقتبس معتقده حول «لزوم تحصيل الغرض عقلاً استقلالاً» من بيانات المحقق الاصفهاني قائلًا:[1]

«و التحقيق: أن كبرى لزوم تحصيل الغرض عقلاً لا شبهة فيها، لكن الصغرى غير متحققة بمجرد الأمر؛ إذ اللازم عقلاً هو تحصيل الغرض المنكشف بحجّة شرعية أو عقلية (لا كلّ غرض محتمل) والأمر بمركب يصلح للكشف عن غرض يفي به المأمور به، و لا يصلح للكشف عما لا يفي به، فالغرض الواقعي إن كان مما يفي به المأمور به فقد قامت عليه الحجّة، و إن لم يكن مما يفي به المأمور به فلم تقم عليه الحجّة، و لا يجب عقلاً تحصيل الغرض الذي لم تقم عليه الحجّة لا شرعاً و لا عقلاً. فالغرض الواقعي و إن كان مردداً بين ما يفي به المأمور به و ما لا يفي، إلا أنه لا حجّة إلا على ما يفي به، بخلاف باب الأقل و الأكثر الارتباطيين، فإن متعلق الأمر الشخصي حيث إنه مردّ بين الأقل و الأكثر، و الغرض كذلك مردّ بين ما يقوم بالأكثر و ما يقوم بالأقل، فالأمر المعلوم حجّة على الغرض المردّ، فيجب تحصيله، فالأمر في باب الاشتغال - هنا و هناك - على العكس مما هو المعروف.»[2]

و إنّ محامون أيضاً عن هذه التصرّفات فلو جهّلنا أو شكّلنا في «قيديّة شيء في الغرض» لَمَا تَحَمَّ تحقّيق ذلك الغرض المحتمل، إلا أنَّ المحقق الأخوند لم يتحدّث أساساً حول لزوم تحصيل كلّ ما هو دخيل بالغرض - حتى يُعترض عليه - بل منذ البداية قد رَكِنَ الكفاية إلى «الاستقلال العقلِي بضرورة القيد» تحقيقاً للطاعة و الامتثال - لا للغرض - و نجاةً عن عهدة التكليف، و لهذا قد تجاهَر قائلًا: «إنَّ التَّقْرِبَ المُعْتَبَرُ فِي التَّعْبُدِيِّ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى قَصْدِ الْأَمْتَالِ وَ الْإِتِّيَانِ بِالْوَاجِبِ بِدَاعِيِّ أَمْرِهِ كَانَ مَمَّا يُعْتَبِرُ فِي الطَّاعَةِ عقلاً لَا مَمَّا أَخَذَ فِي نَفْسِ الْعِبَادَةِ شَرِعاً وَ ذَلِكَ لِاستِحَالَةِ...»[3]

فالحصاد أنَّ العقل يحظى بِحُكْمَيْنِ مُغَایِرَيْنَ:

1. فتارةً يُحْكَمُ و يُحْتَمَ «الإطاعة و إسقاط التكليف و توفير صغرى الامتثال» بلا رؤية للغرض أبداً، و هذا مسرح إجماع الأصوليين.

2. و تارةً يحكم و يُستوجب «الغرض النهائي» فحسب، ولكن قد اشتعل هنا صراع: هل يتوجب تحصيل كافة القيود المحتملة أيضاً أم يتاح توفير الغرض المحتمل فحسب، وقد سايرنا المحققين الاصفهاني و الخوئي بأنَّ الغرض الواصل بالحجَّة هو المنجز الواجب لا المحتمل، بينما وفقاً لنظرية «حق الطاعة» سيُتوجب توفير الغرض المحتمل أيضاً.

وبالتالي، ثمة نقطة هامة هنا: لو حكم العقل بلزم الغرض لأصبح موضوعاً للخروج عن العُهْدَة، لا بالعكس إذ ليس كلَّ ما حكم العقل بإطاعته فسيُتوجب تحصيل غرضه أيضاً، وهذا ما استهدَفَ المحقق الآخوند حيث لم يتلفظ بكلمة الغرض في هذه الحَلَبة بل عَيْرَ بالطاعة فحسب.

ولكن نُناقش الكفاية بأنَّه قد أخطأ حينما طرَح مبحث «الأصل العملي العقلِي» إذ لما قد استقلَّ العقل بالاشتغال بما ظلَّ شكَّ حتى تَلَجَّأَ إلى الأصل العملي العقلِي فإنَّ العقل قد أُمِّاتَ الشُّكَّ نهائياً، أَجَلْ لو اعتقدنا بشرعية قيد «قصد الأمر» فسندرُس هذا الأصل العملي شرعاً و عقلاً، إلا أنَّ صاحب الكفاية قد اعتقد بعلَىية هذا القيد فلا أرضية لخوض هذا المبحث أساساً.

### مطح نظرنا المتألِّق في هذا النقاش المُعمق

· وأمّا وجهة نظرنا النهائية، فقد طَوَّيناها ضمن المناقشات حيث لا نَسْتَوِجُب توفير الغرض المحتمل - على الإطلاق - بل الغرض المُسْتَيْقَن هو المطلوب المحتمل، وبالتالي لا يتوجب الاحتياط من هذه الجادة.

· وأمّا انحلال العلم الإجمالي:

Ø فلو استحال شرعاً «اتخاذ القصد ضمن المتعلق» - وفقاً للكفاية - لما انحلَّ العلم إذ قد أذعنَا بكل التكليف و المكلف به، فابتدأت مرحلة الطاعة و الامتثال العقلِي.

Ø ولو أتيحَ التقييد شرعاً فسيُتَاحُ الانحلال أيضاً لأنَّ وضعه و رفعه بيد الشَّارع، فلو افترضنا انعدام الإطلاق - اللُّفْظِي و المقامي معاً - ثم شكَّنا في وجوب «قصد الأمر للخمس» فسيَنْحلَ إلى يقيني أقلَّ و مشكوك أكثر فتجري البرائة عن القيد الشرعي.

و المحصود أنَّ مبحث الشُّكَّ في السُّورة يمتاز عن الشُّكَّ في القصد، فرغَمَ أنَّ كليهما من نَمَطِ الأقلَّ و الأكثَر، إلا أنَّ السُّورة لا تُعدَ محوراً رئيسياً للتَّكليف فما كننا حلُّ العلم الإجمالي إذ يقيني الغرض هو الأقلَّ - بلا سورة - فتَبَرَّتنا عنها، بينما «قصد الأمر» يُعدَ محوراً حساساً لتحصيل الغرض بحيث إنَّ يقيني الغرض هو الأكثَر - أي مع القصد - فلم تَتِيسَر البرائة فتحدَّد الاحتياط فحسب - وفقاً للكفاية أيضاً - طبعاً لتحقيق الطاعة و الامتثال - لا الغرض -.

و قد تَحدَّث المحقق الخوئي حول بعض هذه النقاط أيضاً قائلاً:

«فالنتيجة على ضوء ما ذكرناه هي انه لا مانع من جريان البراءة العقلية و الشرعية في كلتا المسألتين على أساس نظريتنا في هذه المسألة و هي إمكان أخذ قصد القربة في متعلق الأمر (شرعاً) و ان حاله من هذه الناحية حال بقية الأجزاء و الشرائط فلا تفرقة بينهما أصلاد، بل على هذا تكون مسألتنا هذه من صغيريات تلك المسألة. و من ذلك يظهر انه لا مانع من جريان البراءة العقلية هنا على مسلكه (قده) أيضاً، و ذلك للملازمة بين وصول التكليف و وصول الغرض و بالعكس، و حيث ان التكليف لم يصل الا بالقدر المتعلق بالأقل دون الزائد عليه فكذلك الغرض، فاذن لا مانع من الرجوع إلى حكم العقل بقبح العقاب على تركه أي ترك قصد القربة». [4]

- 
- [1] نهاية الدراسة في شرح الكفاية. 1. Vol. 343 ص. بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [2] و ذلك في تعليقه (رحمه الله) - في الجزء الرابع: رقم ٢٩٩ - ٨٨ على قول الأخوند: «مع أن الغرض الداعي إلى الأمر لا يكاد يحرز...» الكفاية: ٣٦٤.
- [3] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين، كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص 72 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [4] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 197 قم - ايران: انصاريان.